

دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق البعد البيئي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

The role of the policy of agricultural and rural renewal in achieving the environmental dimension of sustainable rural development in Algeria during the period 2008-2015

توفيق تمار^{1*}

¹ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، toufik.temar@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/06/16

تاريخ القبول: 2022/05/30

تاريخ الاستلام: 2022/03/12

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة سياسة التجديد الفلاحي والريفي في شقها الريفي في تحقيق أهداف البعد البيئي وتحسين الحياة في المناطق الريفية في الجزائر خلال الفترة 2008-2015، وذلك من خلال مؤشر تطور المساحة الغابية، نسبة الربط بشبكات الصرف الصحي، ونسبة الوصول إلى الماء الصالح للشرب.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المذكورة قد ساهمت بشكل كبير في تطور المساحة الغابية، استقرار نسبة الربط بشبكات الصرف الصحي ونسبة الوصول إلى الماء الصالح للشرب رغم زيادة عدد المساكن والسكان في المناطق الريفية.

كلمات مفتاحية: التنمية الريفية المستدامة، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، المساحة الغابية، الربط بشبكات الصرف الصحي، الوصول إلى الماء الصالح للشرب.

تصنيفات JEL: O18، F36، P25

Abstract:

This study aimed to show the extent to which the agricultural and rural renewal policy in its rural part contributed to achieving the objectives of the environmental dimension and improving life in rural areas in Algeria during the period 2008-2015, through the indicator of the development of forest area, the rate of connection to sewage networks, and the rate of access to potable water. It has concluded that the mentioned policy has contributed

significantly to the development of the forest area, the stabilization of the rate of connection to sewage networks and the rate of access to potable water despite the increase in the number of housing and population in rural areas.

Keywords: sustainable rural development; agricultural and rural renewal policy; forest area; connection to sewage networks; access to potable water.

Jel Classification Codes : F63, O18, P25

1. مقدمة

تعد مسألة التنمية الريفية في الجزائر من الأوليات نظرا لكون أكثر من نصف بلدياتها ريفية[†]، وقد قامت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية بطرح عدة برامج وسياسات للنهوض بالمناطق الريفية وتنميتها، غير أنها ركزت في البداية على تطوير تنمية الفلاحة متجاهلة ضرورة تنمية المناطق الريفية كحتمية لتنمية الفلاحة. فقد اتخذت الدولة عدة سياسات كان لها أثر على العالم الريفي، وهي السياسات الزراعية في بداية السعي نحو تحقيق التنمية الشاملة انطلاقا من سياسة التسيير الذاتي ثم سياسة الثورة الزراعية، وما تلاها من إصلاحات للقطاع الزراعي تماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي كانت سنوات الثمانينات، ثم السياسات الإصلاحية التي أملت لها تحول النظام الاقتصادي في الجزائري نحو اقتصاد السوق سنوات التسعينات، وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يعد البداية الحقيقية لسياسات التنمية الريفية من خلال توسيعه للمجال الريفي، وإلى الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية وسياسة التجديد الريفي، ثم سياسة التجديد الفلاحي والريفي. هذه الأخيرة سعت إلى تحقيق أبعاد التنمية الريفية المستدامة الثلاث الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.

[†] تعتبر ريفية، كل بلدية يقل معدل التمدن فيها عن 50% والكثافة السكانية فيها أدنى من متوسط الكثافة في المنطقة التي توجد فيها (الشمال، الهضاب العليا، الجنوب)، ولتعيين بلدية باعتبارها بلدية ريفية داخلية يؤخذ في الحسبان فقط موقعها بالنسبة للتجمعات السكانية الكبرى. (متوسط الكثافة في منطقة الشمال 218 نسمة/كلم²، منطقة الجنوب 44.4 نسمة/كلم²، منطقة الهضاب العليا 33.18 نسمة/كلم²)

1.1 الإشكالية:

من خلال ما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى مساهمة سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق أهداف البعد البيئي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015 من خلال مؤشرات تطوير المساحة الغابية، الربط بشبكة الصرف الصحي، والوصول للماء الصالح للشرب؟

2.1 الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية السابقة تم صياغة مجموعة من الفرضيات وهي على الشكل الآتي:

- ساهمت سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تطوير المساحة الغابية في الجزائر خلال الفترة 2008-2015
- ساهمت سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحسين ربط سكنات المناطق الريفية بشبكة الصرف الصحي في الجزائر خلال الفترة 2008-2015
- ساهمت سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحسين وصول سكان المناطق الريفية للماء الصالح للشرب في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

3.1 إطار البحث:

فيما يخص الإطار الزمني، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 2008-2015، وهي تشمل سنة بداية تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وسنة 2015 هي آخر الإحصائيات المحصل عليها في آخر تقرير للبنك الإفريقي للتنمية الصادر سنة 2019. أما الإطار المكاني فهو الجزائر.

4.1 أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من كونه يتناول بالدراسة قطاعاً هاماً ألا وهو القطاع الريفي، فتنمية الريف هي أساس التنمية المستدامة الكفيلة بتحقيق الاستقرار والتقدم للمجتمع ككل.

5.1 أهداف البحث

يهدف البحث إلى تقديم مفهوم للتنمية الريفية المستدامة وأبعادها، ثم عرض محتوى سياسة التجديد الفلاحي والريفي في شقها الريفي، من حيث الأهداف والآليات، يليها تحليل مدى تحقيق البعد البيئي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي في شقها الريفي.

6.1 المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه ملائم لتقرير الحقائق وتحليل الوقائع وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة.

2. مفاهيم حول الريف

الريف والمجتمع الريفي هو الموضوع الأساس الذي تنفذ فيه عملية التنمية الريفية، وهذا يدفعنا إلى تحديد مفهوم الريف والمعايير التي يعتبر من خلالها التجمع السكاني ريفيا.

1.2 مفهوم الريف والريفية:

يعرف الريف على أنه صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجبهوية (الحسيني و آخرون، 1988، الصفحات 113-114). كما اعتُبر الريف دوماً عكس الحضر وارتبط مفهوم الريف بأوجه استخدام الأرض، فالريف يعني استخدام الأرض للزراعة والحضر يعني استخدام الأرض للصناعة والخدمات^[2] (DAOUDI, 2004, p. 1).

أما الريفية فهو مفهوم يشير إلى الحياة الخاصة بالريفي بكل ما في هذا المجتمع من مميزات وخصائص تتباين عن تلك السائدة في المدينة، وكما يُنظر إليها من جانبها المهي الذي يقوم على الزراعة بمجالاتها المختلفة لكن ليس معناه الانعزال على العالم الآخر (غيث، 1997، صفحة 391).

2.2 أسس التمييز بين الريف والحضر:

قد تعددت تعاريف الريف بتعدد المناطق والدول والمنظمات التي تتناول الموضوع، وقد أفرزت الدراسات مجموعة من الأسس للتمييز بين الريف والحضر تتمثل في (نجيب، 2011، الصفحات 25-27):

- أساس الحد الأدنى للسكان: وهو أبسط الأسس وأكثرها إدراكاً وتأثيراً، ولكن مشكلة هذا الأساس هي عدم وجود حدود اتفاقية للفصل بين المدينة والقرية، فهي تختلف بين 300 نسمة في النرويج، و50000 نسمة في اليابان.
- الأساس الإداري: عمدت بعض الدول في التفريق بين التجمعات السكانية الريفية والحضرية إلى المكانة والوظيفة، فالتقييم لا يتم على أساس الحجم، ولكن بقرار إداري.
- الحدود الاجتماعية: في هذا الأساس يعتمد تمييز الريف عن الحضر على النظريات الاجتماعية التي تفسر العلاقة بين الريف والحضر، حيث يختلف المجتمع الريفي عن

المجتمع الحضري من خلال الخصائص الرئيسية المميزة للمجتمع الريفي كقوة الروابط الاجتماعية، قوة العقيدة، والتجانس الطبقي، ثم أن هناك حراكا مكانيا واجتماعيا أقل في الريف عنه في الحضر.

- أساس استخدام الأرض: في الأساس يرتبط استخدام الأرض في الريف بشكل أولي في الزراعة والغابات مع ما يرتبط بها من مستوطنات ريفية، في مقابل استخدام الأرض في الحضر يرتبط بالاستخدامات السكنية والصناعات التحويلية والتجارية وغيرها.

- معامل الريفية: اهتمت بعض الدراسات بتعريف الريف ليس فقط بالتحديد البسيط له، ولكن بتحديد درجات مختلفة للريفية، وذلك من خلال معامل استمد أسسه من التحليلات الإحصائية لنحو ستة عشر متغير مختلف تضم فيما تضم العالة، وتركيب السكان، وكثافة السكان، والهجرة، وأحوال المساكن، واستخدامات الأرض، والعزلة. وقد اختيرت هذه المتغيرات للاعتقاد بأن قياسها يقود إلى الدرجة التي تتميز بها منطقة ما بالريفية.

- مقاييس الحاجات الاجتماعية: وهي مفيدة في التفريق بين الريف والحضر، فتجربة كثير من سكان الريف تتسم بالمستوى المعيشي المتواضع، وقد ركزت عليها كثير من الدراسات، فالجوانب الخاصة بالدخل ومستوى العمل والسكن وإمكانية الحصول على مختلف الخدمات الضرورية والمتنوعة، كلها تمثل أدلة مفيدة في تحديد الريفية. هناك من يعتد مجموعة من المعايير لاعتبار المناطق ريفية أو حضرية، على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قامت المنظمة بوضع بعض المعايير الكمية التي يمكن أن تستخدم لتمييز المناطق الحضرية عن الريفية منها (جامع، 2010، صفحة 75):

- نسبة مساهمة النشاط الزراعي في القوى العاملة؛
- الكثافة السكانية؛
- حجم السكان في التجمعات السكنية؛
- معدل الزواج إلى خارج المنطقة السكانية؛
- حجم السكان في المراكز الإدارية وفقا للتقسيمات الإدارية؛
- درجة تركّز وتواصل ظاهرة المركزية الإدارية؛
- التقسيمات الإدارية داخل المنطقة؛
- مستوى الخدمات المختلفة.

3. التنمية الريفية

يتناول هذا الجزء عرضاً لمفهوم التنمية الريفية وأهدافها.

1.3 مفهوم التنمية الريفية:

تأثر مفهوم التنمية الريفية بمفاهيم أصحاب الاتجاهات النظرية للتنمية بشكل عام، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أصحاب الاتجاه الغربي الرأسمالي على ضرورة الاهتمام بالقطاع الاقتصادي في المجتمع الريفي وربطه بالاقتصاد الحضري ثم بالاقتصاد العلمي، فإن أصحاب نظريات التبعية يؤكدون على ضرورة التغيير الشامل لبنية المجتمع الريفي. ولذلك فإنه "في الوقت الذي يعرف أصحاب الاتجاه الأول التنمية الريفية بأنها تلك العمليات التي يُقصد منها تخفيف حدة الفقر في الريف عن طريق زيادة محسوسة وجوهرية في إنتاجية الطبقة العاملة المنتجة وزيادة معدلات دخولها، فإن أصحاب الاتجاه الثاني يُعرفون التنمية الريفية بأنها عملية تغير شاملة للجزء الريفي من المجتمع بحيث يأتي هذا التغير على كل النظم والقيم الاجتماعية والتقليدية وإقامة نظم وعلاقات جديدة بدلاً منها تشبع احتياجات الأفراد الريفيين وتحقق آمالهم. وفي الوقت الذي يرى فيه أصحاب النموذج الغربي الرأسمالي أن عملية التنمية الريفية تتم عن طريق استصدار التشريعات ووضع البرامج وتنفيذها من قبل الهيئات الحكومية والأهلية، فإن أصحاب نموذج التبعية يرون أن الثورة على كل ما هو تقليدي وقديم هي الطريقة الوحيدة لإحداث التنمية الشاملة التي يستفيد منها كل الناس" (الربايعة، 1988، صفحة 41). والنقطتين المحوريتين اللتين يركز عليهما هذان الاتجاهان، هما زيادة دخول الأفراد الريفيين بالنسبة للاتجاه الأول، والقضاء على كل ما هو قديم في المجتمع الريفي بالنسبة للاتجاه الثاني، هاتين النقطتين وُجهم لهما انتقادات عديدة، ففيما يتصل بالنقطة الأولى فإن معدلات زيادة الدخل فقد تركز في أيدي أفراد معينين ولا تطال باقي الأفراد الآخرين الذين يشكلون القطاع الأكبر في المجتمع الريفي، وهذا يعني أن الزيادة في الدخل لا توزع بصورة عادلة أو متساوية بين أفراد المجتمع مما يترتب عليه مشكلات اجتماعية خطيرة، أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد وردت عدة ملاحظات تشير إلى أن القديم ليس كله سيئاً أو غير مناسب، بل هناك بعض القيم التقليدية التي تسود في المجتمعات الريفية بشكل خاص قد يمكن استثمارها واستغلالها وتوجيهها الوجهة السليمة بصورة تدفع عملية التنمية الريفية، مثل قيم التعاون والتآزر والتكامل الاجتماعي (حسن، 1982، صفحة 104).

أوجه القصور التي في تعريفات أصحاب هذين الاتجاهين تجعلنا نتجه إلى نموذج آخر أكثر شمولية وأوسع أفقا في تعريف التنمية الريفية، وهو الذي يعرف التنمية الريفية على أنها عملية تنمية شاملة للقطاع الريفي من خلال استراتيجية التنمية الوطنية، أو أنها مجموع السياسات العامة التي توجه إلى تحقيق خطط ومشروعات وبرامج تستهدف الدول أن تحقق عن طريقها تنمية فاعلة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بحيث يستفيد منها معظم الفقراء الريفيين. كما عُرِّفت "التنمية الريفية على أنها مركب من الأنشطة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين" (Dalton, 1971, p. 354).

2.3 أهداف التنمية الريفية:

- هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تجنّبها الأمة ككل من وراء تحسين ظروف الحياة في المناطق الريفية. هذه الميزات هي كالتالي (عبد الرحيم، 1998، الصفحات 19-20):
- تقلل برامج التنمية الريفية من تيار هجرة غير المهرة وغير المدربين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.
 - تقلل من الضغط على المرافق والخدمات العامة المنهكة بالمناطق الحضرية، فهناك بعض السكان الحضريين يرغبون في العودة إلى المناطق الريفية، حيث ستساعد التنمية الريفية على زيادة جاذبية المناطق الريفية كأماكن للعيش والعمل.
 - زيادة الدخل بالمناطق الريفية نتيجة لعمليات التنمية سيساعد على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات مما يشجع على حدوث الانتعاش الاقتصادي.
 - تساعد التنمية الريفية على تشجيع ظهور بعض القيم الاجتماعية مثل تماسك المجتمع المحلي والإسهام في عملية اتخاذ القرارات المحلية.

4. التنمية الريفية المستدامة

تختلف التنمية الريفية المستدامة عن التنمية الريفية العادية، حيث نجد في هذه الأخيرة استهلاك موارد البيئة بشكل كبير وعدم تدوير النفايات وقلة في الإنتاج، وبالعكس تمام في التنمية الريفية المستدامة نجد استخدام كميات أقل من الموارد البيئية وإعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها يقلل من حجم النفايات ويزيد في الإنتاج.

1.4 مفهوم التنمية الريفية المستدامة:

تعرف التنمية الريفية المستدامة بأنها العلمية التي يتم من خلالها إحداث التغيرات المؤسسية البنائية والوظيفية التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية وغير الحكومية لرفع مستوى معيشة السكان الريفيين وتحسين مستوى معيشتهم من خلال إعداد وتنمية الموارد البشرية وزيادة درجة مشاركتهم في عمليات التنمية، مع زيادة درجة الوعي البيئي لهؤلاء السكان فيما يتعلق بترشيد استخدام الموارد الطبيعية عن طريق نشر المعارف البيئية الصحيحة وترشيدهم إلى الاتجاهات البيئية السليمة بصورة تضمن ممارسات وسلوكيات بيئية سليمة (الزغي، 2001، صفحة 10).

والتنمية الريفية المستدامة هي التي تحدد ما هي الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في المناطق الريفية، ثم تحديد ما يمكن عمله لتحقيق أفضل إنتاجية من خلال استخدام هذه الموارد المتاحة دون التسبب في الإضرار بالبيئة الطبيعية ورأس المال الاجتماعي. إذا هي نتاج للعلاقة بين التكنولوجيا والمدخلات وإدارة استخدام الموارد داخل محيط اجتماعي واقتصادي محدد.

مما سبق يتضح مدى الارتباط ما بين التنمية الريفية المستدامة وبين الحفاظ على البيئة، وذلك من أجل تلبية احتياجات السكان، وأيضاً المحافظة على فرص الأجيال المقبلة في الحصول على احتياجاتهم، أي بمعنى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

2.4 أساسيات التنمية الريفية المستدامة:

التنمية الريفية المستدامة تحتاج إلى أساسيات أربع هي (عبد القادر، 2003، صفحة 300):

- 1- لا يجب الانتظار للتعامل مع ردود الأفعال بل لابد أن نكون سباقين في ذلك، فالآثار البيئية السلبية لها مردودات على الآثار الاجتماعية من أمراض وتكاليف ونفقات العلاج.
- 2- لابد أن يكون هناك نموذج للتوازن البيئي، فالخسارة التي تتحقق من الري السطحي أكبر من تكاليف إنشاء شبكات إلى بالرش.
- 3- لابد من توافر المعلومات البيئية الكافية حيث أن مشكلة دول العالم النامية أنها لا تتوفر لديها المعلومات الكافية مما يؤدي إلى تضارب في القرارات وعدم وضوح الرؤية المستقبلية.

4- لابد أن تعالج المشاكل البيئية جملة ومجتمعة، حيث لا ينفع الحل الجزئي لمثل هذه المشكلات، فالعلاج الشامل هو الحل الأسرع والأكثر توفيراً، مثلاً علاج تلوث الأنهار لابد أن يتم من جميع النواحي في وقت واحد فيعالج الصرف الصحي والصرف الزراعي والصرف الصناعي وهذا يرتبط بتغيير أوضاع المصانع الواقعة على حافات الأنهار إما بالمعالجة أو الإغلاق ووقف الخطة التنموية الشاملة.

3.4 أبعاد التنمية الريفية المستدامة

تركز التنمية الريفية على أهم مجالات التنمية وهو الفلاح (الإنسان) نفسه، ثم الأرض يليها المكان الذي يعيش فيه وهو القرية، ثم علاقة هذه العناصر ببعض، ويجب أن تكون هذه المجالات متكاملة ومتفاعلة بقدر الإمكان، بناء على برامج متتابعة زمنياً ومتكاملة مكانياً مستندة إلى قاعدة بيانات حديثة دائماً. وعليه يمكن اعتبار أن التنمية الريفية المستدامة تتضمن ثلاثة مجالات وهي (قشوع، 2009، صفحة 29):

- المجال النوعي: وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات.
 - المجال الزمني: وهو يحدد الجدول الزمني لإحداث هذا التغيير المطلوب، كأن يكون سريعاً أو بطيئاً، قصيراً أو متوسطاً أو طويلاً المدى.
 - المجال المكاني: وهو الذي حدد موقع التغيير المطلوب.
- يرى عدد من الباحثين أن للتنمية الريفية المستدامة أربعة أبعاد، أولها البعد الاقتصادي الإنتاجي، أي أنها تسعى إلى نمو اقتصادي قادر على الاستمرار والتطور، ثانيها البعد البشري، حيث تهتم بالتنمية البشرية، وثالثها البعد الاجتماعي، أي تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف، ورابع هذه الأبعاد هو البعد البيئي، أي تنمية ريفية قادرة على الاستمرار بدون إحداث تدهور بيئي (قطب، 1999).

5. سياسة التجديد الفلاحي والريفي

بعد تبني الجزائر لعدة برامج وسياسات من شأنها تدعيم الأقاليم الريفية، ومن خلال تشخيص الوضعية التي يعيشها الوسط الريفي الجزائري ما بعد بعث استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، لزم الأمر بعث سياسة أخرى للتنمية الريفية ولدعم تجديد الأقاليم الريفية تمثلت في سياسة التجديد الريفي في 2006، ووضع برنامج لتنفيذها وهو برنامج دعم التجديد الريفي الذي تم بعثه في سنة 2007. السياسة المالية للدعم الريفي تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تم انتهاجها في شهر فيفري 2009، من خلال الخطاب المؤسس لرئيس الجمهورية في بسكرة، خلال الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي.

وسياسة التجديد الفلاحي والريفي هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، بتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبرز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية. تتمحور هذه السياسة حول ثلاث ركائز متكاملة:

1.5 الركيزة الأولى: التجديد الريفي:

تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الرشيد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان. حيث يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء).

2.5 الركيزة الثانية: التجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي. حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيض، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل.

ثم أضيف أيضا عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي: الأول نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك والثاني يتعلق بعصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية، كما يندرج هذين العاملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد.

3.5 الركيزة الثالثة: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

جاءت هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين القيام بها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير، يهدف إلى:

- عصنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

4.5 الإطار التحفيزي

تكملة للركائز الثلاث، يشتمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة، في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي أساسا:

- 1- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره، حسب الحاجيات المتلقاة؛
- 2- ميكانزمات التخطيط التساهبي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- 3- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- 4- مختلف الميكانزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- 5- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع.

6. تحقيق أهداف البعد البيئي وتحسين الحياة في الريف الجزائري ظل سياسة التجديد الريفي

ومن بين الأهداف المراد تحقيقها في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي خاصة في شقها الريفي، هو البعد البيئي، حيث يعتبر النظام البيئي مشكلة أساسية تطرح على مستوى

التنمية المستدامة، وقد واجهت الجزائر تحديات في النظام البيئي. في هذا الجزء سنقوم تحديد مدى تحقيق أهداف البعد البيئي وتحسين الحياة في الريف الجزائر في ظل سياسة التجديد الريفي، وذلك من خلال ثلاث مؤشرات نعتبرها معبرة عن البعد البيئي للتنمية الريفية المستدامة، وهي تطور المساحة الغابية، الربط بشبكة الصرف الصحي، والوصول إلى الماء الصالح للشرب. حيث سنقوم بعرض هذه المؤشرات قبل بداية تجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وبعدها.

1.6 المساحة الغابية:

تعد المساحة الغابية مؤشرا بيئيا رئيسيا لقياس التنمية المستدامة على اعتبار أنها عامل في الحد من التلوث واستنزاف الثروة النباتية وتساهم في تقليل الانبعاثات الغازية الدفيئة.

إن تحديد المساحة الغابية في الجزائر صعب بسبب تضارب الأرقام بين المصادر المختلفة، وباعتماد إحصاءات البنك الإفريقي للتنمية، فقد عرفت المساحة الغابية في الجزائر تراجعاً كبيراً خلال الفترة 1990-2007، حيث انخفضت من 1632 ألف هكتار خلال الفترة 1990-1994 إلى 1518 ألف هكتار سنة 2007، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 01: تطور المساحة الغابية الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

الوحدة 1000 هكتار

السنة	1990-1994	1995	2000	2004	2005	2006	2007
المساحة	1 632	1 623	1 579	1 545	1 536	1 527	1 518

Source: (African development bank, 2013, pp. 80-81),

(African Development Bank, 2016, pp. 68-69)

(African Development Bank, 2019, pp. 56-57)

قدّرت نسبة التراجع في المساحة الغابية الإجمالية بأكثر من 3.86% خلال الفترة 2000 إلى 2007. وقد عرفت كذلك الفترة بين 2003 و2004 انخفاض في الإنجازات من طرف المديرية العامة لمحافظة الغابات، حيث سجل انخفاض بشكل حاد سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 في الأشغال التالية (BADRANI, 2008) :

- انخفاض بنسبة 30% في الأشغال الغابية؛
- انخفاض بنسبة 51% في فتح المسالك الطرقات؛

- انخفاض بنسبة 33% في تهيئة الطرقات؛
 - انخفاض بنسبة 76% في إصلاح المقاعد.
- وهناك حالات مبررة للقلق والخوف، أهمها (HAMLAOU, 2010, p. 31) :
- 1- حوالي 10 ملايين هكتار خاضعة للتعرية المائية التي تؤدي إلى إتلاف مساحات كبيرة من الأراضي التي نذهب عن طريق الوحل.
 - 2- ملايين الهكتارات من السهوب معرضة للتصحّر.
 - 3- نفقد التربة حوالي 120 مليون طن في السنة من العناصر الأساسية المكونة لها.
 - 4- مساحة 699 ألف هكتار مروية بالأساسي والثانوي من مجموع الأراضي المسقية التي تبلغ 14 مليون هكتار.
 - 5- وجود ثروة حيوانية كبيرة مقارنة بكمية الكأ والعلف.
 - 6- وجود مساحات مستريحة دائما بالرغم من جهود التثقيف.
- كما تعاني المناطق الجبلية في الجزائر من تدهور البيئة بفعل عدة عوامل طبيعية وبشرية، كما يمثل الانجراف الظاهرة الطبيعية الأكثر خطورة على الأراضي الجبلية في الجزائر، وتعتبر المناطق الجبلية في الغرب الجزائري أكثر عرضة للانجراف نتيجة قلة الغطاء النباتي بهذه المناطق، وتبدو الظاهرة خطيرة بصورة خاصة في السفوح الجبلية الساحلية، حيث تفقد الجزائر بسبب الانجراف المطري ما يعادل 40 ألف هكتار من التربة الزراعية أي ما يعادل 0,06 هكتار في السنة (وزان، 1998، صفحة 136).
- بداية من سنة 2008 بدأت المساحة الغابية الإجمالية في الجزائر في الارتفاع، حيث قفزت المساحة من 1518 ألف هكتار سنة 2007 إلى 1765 ألف هكتار سنة 2008 أي ارتفاع بنسبة 16.27%، ولم تعرف بعدها انخفاض. وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول 02: تطور المساحة الغابية الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

الوحدة 1000 هكتار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساحة	1 765	1 842	1 918	1 926	1 933	1 941	1 948	1 956

Source: (African development bank, 2013, pp. 80-81),
 (African Development Bank, 2016, pp. 68-69)
 (African Development Bank, 2019, pp. 56-57)

حافظت المساحة الغابية خلال الفترة 2008 إلى غاية 2015 على معدل نمو سنوي بمتوسط 0.40%، وهو ما يمكن أن يفسر بأنه أحد آثار سياسة التجديد الريفي والفلاحي التي انطلقت سنة 2007.

2.6 الربط بشبكة الصرف الصحي

يعتبر عدم وجود شبكة الصرف الصحي عاملا رئيسيا في التلوث والتسبب بعدة أمراض، فالقنوات والمجاري (أي الصرف الصحي) تأتي في المرتبة الثانية من حيث مصادر التلوث في الوسط الريفي بعد تصريف النفايات، ثم يليهما الانبعاث الصناعي.

جدول 03: الوصول لخدمات الصرف الصحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

الوحدة نسبة مئوية من إجمالي السكان

السنة	94-1990	1995	2000	2004	2005	2006	2007
% من إجمالي السكان	81	82	84	93	85	94	94
% من إجمالي السكان الريفيين	68	69	72	85	76	87	88
% من إجمالي السكان الحضريين	92	92	91	98	91	96	98

Source: (African development bank, 2013, pp. 80-81),

(African Development Bank, 2016, pp. 68-69)

(African Development Bank, 2019, pp. 56-57)

من الجدول السابق يتبين التفاوت في نسبة الاستفادة من خدمات الصرف الصحي بين الريف والحضر، حيث لم تقل هذه النسبة عن 90% في الحضر، لكن نلاحظ كذلك تطور نسبة السكان الريفيين الذين استفادوا من هذه الخدمات على طول الفترة، حيث انتقلت النسبة من 72% سنة 2000 إلى 88% سنة 2007.

جدول 04: الوصول لخدمات الصرف الصحي في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% من إجمالي السكان	86	86	87	87	87	87	87	88
% من إجمالي السكان الريفيين	78	78	79	80	80	81	82	82
% من إجمالي السكان الحضريين	90	90	90	90	90	90	90	90

Source: (African development bank, 2013, pp. 80-81),

(African Development Bank, 2016, pp. 68-69)

(African Development Bank, 2019, pp. 56-57)

من الجدول السابق يتبين أن هذه الفترة شهدت هي الأخرى تفاوت كبير في نسبة الاستفادة من خدمات الصرف الصحي بين الريف والحضر، حيث لم تقل هذه النسبة عن 90% في الحضر رغم أن هذه الفترة شهدت زيادة في إجمالي سكان الجزائر بنسبة 12.42%، كما أن السكان في المناطق الحضرية عرف هو الآخر في هذه الفترة أي بين سنة 2009 وسنة 2015 زيادة بنسبة 24.76%. في حين رغم أن عدد السكان في المناطق الريفية قد انخفض من 12838692 نسمة سنة 2009 إلى 11642624 نسمة سنة 2015، أي تراجع بنسبة -9.32%. إلا أن نسبة الاستفادة من خدمات الربط بشبكات الصرف الصحي لم تشهد تطورا كبيرا في المناطق الريفي، حيث انتقلت من 78% سنة 2008 إلى 82% سنة 2015، ومع ذلك لا يمكن إغفال الجهود المبذولة خلال هذه الفترة خاصة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي في شقها الريفي والرامية إلى تثبيت السكان في المناطق الريفية.

3.6 الوصول إلى الماء الصالح للشرب

يمثل الحصول على الموارد المائية النظيفة والمأمونة والأمنة شرطا مسبقا أساسيا لازدهار المجتمعات المحلية. فتوفر المياه في المنزل أو على بعد مسافات قريبة يغني عن الحاجة إلى حمله من مصادر أخرى، والتي تكون غالبا من على بعد مسافات طويلة. وتبقى إحدى النتائج المباشرة لتعزيز إمكانية الوصول إلى المياه هي حدوث زيادة كبيرة في الوقت المتاح للعمل المنتج، أو الذهاب إلى المدرسة، أو تنمية الأعمال التجارية، أو رعاية الأسرة. وينطبق ذلك على نحو فريد على النساء والأطفال الذين يقضون وقتا طويلا في السعي إلى الوصول إلى المياه عندما لا تكون تُضخ بالأنابيب إلى منازلهم.

جدول 05: الوصول لخدمات الماء الصالح للشرب في الجزائر خلال الفترة 1990-2007

السنة	94-1990	1995	2000	2004	2005	2006	2007
% من إجمالي السكان	91	91	90	86	88	85	84
% من إجمالي السكان الريفيين	85	85	84	82	83	81	80
% من إجمالي السكان الحضريين	97	96	93	89	90	87	86

Source: (African development bank, 2013, pp. 80-81),

(African Development Bank, 2016, pp. 68-69)

(African Development Bank, 2019, pp. 56-57)

عرفت نسبة ربط المساكن بقنوات الماء الصالح للشرب انخفاضا كبيرا من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1990-2007، وهذا راجع للزيادة الكبيرة في السكان وعدد المساكن في ظل سياسة الإسكان التي انتهجتها الدولة والرامية إلى تلبية العدد الكبير من طلبات الحصول على السكن خاصة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص، حيث وفي ظل ارتفاع أسعار النفط قامت الدولة بتمويل إنشاء السكنات الاجتماعية وكذا صيغ أخرى من السكن كالسكن التساهمي والبيع بالإيجار، إضافة إلى زيادة عدد السكنات خاصة الفوضوية وعدم مواكبة السلطة لهذه الزيادة. في الريف الجزائري وخلال هذه الفترة، فإن الوصول للماء الصالح للشرب قد عرف تفاوتاً نسبياً في الحصول على هذه الخدمات بين الريف والحضر، غير أن المعدل العام شهدا تراجعاً مستمرا خلال كل سنوات الفترة.

جدول 06: الوصول لخدمات الماء الصالح للشرب في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% من إجمالي السكان	87	86	85	85	85	85	84	84
% من إجمالي السكان الريفين	83	83	83	82	82	82	82	82
% من إجمالي السكان الحضريين	88	88	87	87	86	86	85	84

Source: (African development bank, 2013, pp. 80-81),

(African Development Bank, 2016, pp. 68-69)

(African Development Bank, 2019, pp. 56-57)

خلال الفترة 2008 إلى 2015، استمر تراجع المعدل العام لنسبة الربط بالماء الصالح للشرب، وهو راجع لنفس الأسباب السالف ذكرها. لكن لا يمكن إغفال أن سياسة التجديد الريفي والفلاحي في شقها الريفي، ساهمت في زيادة عدد المساكن والسكان المستفيدة من الوصول للماء الصالح للشرب، كما لم تكن كافية.

7. خاتمة

للتنمية الريفية المستدامة أربعة أبعاد، أولها البعد الاقتصادي الإنتاجي، ثانيا البعد البشري، وثالثا البعد الاجتماعي، ورابع هذه الأبعاد هو البعد البيئي، أي تنمية ريفية قادرة على الاستمرار بدون إحداث تدهور بيئي.

1.7 نتائج الدراسة:

بعد عرض سياسة التجديد الريفي والفلاحي، واعتبار تطور المساحة الغابية، الربط بشبكات الصرف الصحي، والوصول للماء الصالح للشرب، اعتبارها مؤشرات على تحقيق البعد البيئي للتنمية الريفية المستدامة، توصلنا إلى أن سياسة التجديد الريفي والفلاحي في شقها الريفي، قد ساهمت بشكل كبير وملحوظ في تحقيق البعد البيئي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر منذ انطلاقتها سنة 2007، حيث:

- سياسة التجديد الريفي والفلاحي في شقها الريفي، قد ساهمت بشكل كبير وملحوظ في زيادة المساحة الغابية الفترة 2008 إلى غاية 2015، حيث حافظت على معدل نمو سنوي بمتوسط 0.40% بعد أن عرفت قبل ذلك تراجعا مستمرا؛

- سياسة التجديد الريفي والفلاحي في شقها الريفي، قد ساهمت بشكل ولو نسبي في تحسين استفادة السكان في المناطق الريفية من خدمات الربط بشبكات الصرف الصحي، حيث أن نسبة الاستفادة من خدمات الربط بشبكات الصرف الصحي في المناطق الريفية انتقلت من 78% سنة 2008 إلى 82% سنة 2015 رغم زيادة عدد المساكن؛

- سياسة التجديد الريفي والفلاحي في شقها الريفي، قد ساهمت في تحسين بسيط في نسبة الوصول للماء الصالح للشرب في المناطق الريفية، حيث لم تتعدى 28%، وهذا رغم تزايد عدد السكان والمساكن في المناطق الريفية.

2.7 الاقتراحات:

- العمل على المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر من خلال التوسع في البرامج الموجهة للمناطق الصحراوية والشبه صحراوية، والتسيير المستدام للغابات من خلال إطلاق برامج جديدة وفعالة للتشجير المتعدد الاستعمال؛

- صرف المخصصات المالية الخاصة بالتنمية الريفية في المناطق الريفية الأكثر فقرا كأولوية لتحسين ظروف الحياة فيها؛

- العمل أكثر على تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية من خلال توفير الخدمات الأساسية المتمثلة في السكن اللائق من خلال التوسع في السكن الريفي خصوصا، الربط بخدمات الصرف الصحي، شبكة الكهرباء، والماء الصالح للشرب.

قائمة المراجع

- التابعي، كمال، (1993)، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة.
- جامع، محمد نبيل، (2010)، علم الاجتماع الريفي و التنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- الجوهري، محمد، و آخرون، (2009)، علم الاجتماع الريفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- حسن، عبد الباسط محمد، (1982)، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة.

- الربايعة ، احمد، (1988)، مقومات التنمية ومعوقاتهما: دراسة تطبيقية في ريف الأردن. منشورات الجامعة الأردنية، عمان.
- الزغبى، صلاح الدين محمود، (2001)، محاضرات في التخطيط الاجتماعي، قسم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- السروجي، طلعت مصطفى، و آخرون، (2001)، التنمية الاجتماعية: المثل والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان (مصر).
- عبد الرحيم، مها محمد فهمي، (1998)، مشاركة الشباب الريفي في التنمية في أربع قرى بمحافظتي الدقهلية والفيوم (أطروحة دكتوراه)، قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- عبد القادر، محمد علاء، (2003)، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
- عبد اللطيف، رشاد أحمد، (2011)، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية.
- عودة، عيرج، (2008)، مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962-2006: مثال ولاية تيبازة (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- غيث، محمد عاطف، (1997)، قاموس علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، الإسكندرية.
- قشوع، منال محمد نمر، (2009)، استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية (أطروحة ماجستير)، التخطيط الأقليمي والحضري، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- قطب، ماجدة محمد، (1999)، التنمية الريفية وأثرها على بنيان ووظائف الأسرة المعاصرة في الريف المصري (رسالة دكتوراه)، قسم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- لحسيني، السيد، و آخرون، (1988)، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، الإسكندرية.
- نجيب، حمدي أحمد، (2011)، في جغرافية العمران الريفي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- هيدر، لورنس، (1982)، ترجمة: نور الدين الزراري، التنمية الريفية: حدود عالمية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة:
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية. (2009)، برنامج دعم التجديد الريفي، تقرير بعنوان الجزائر المتحركة، الجزائر.
- وزان، صلاح، (1998)، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، (2006)، تقرير حول التجديد الريفي، الجزائر.
- African Development Bank, (2013), Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries, Tunis.
- African Development Bank, (2016), Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries, Abidjan.
- African Development Bank, (2019), Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries, Abidjane.
- Badrani, S, (2008), L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie, la revue Options Méditerranéennes, Série B n°61, CIHEAM-IAM, Montpellier, France.
- BERKANE, Youcef, & MOUSSAOUI, Abdenneure, (2012), La politique de renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation, Revue des sciences économiques de gestion et sciences commerciales, N°08, Université Mohammed BOUDIAF, M'sila.
- Dalton, G, (1971), *Economic Development and Social Change*, The Natural History Press, USA.
- DAOUDI, A, (2004), *Cours de Développement rural*, INA, Alger.
- HAMLAOUI, M. s, (2010), Problématique de l'emploi rural en Algérie-Cas des zones de montagnes (master 2), Spécialité Recherche : Innovations et Développement des Territoires Ruraux, Université Montpellier III et le CIHEAM-IAMM, Montpellie.